**دراسة هامة**

• هآرتس - **المستوطنات: المشروع العقاري الإسرائيلي الفاشل**

بحث : د.شاؤول أريئيلي و بروفيسور سيفان هيرش هيفلير وبروفيسور جلعاد هيرشبيرغير

تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء حتى نهاية شهر أيار الماضي حول التركيبة السكانية الإسرائيلية في الضفة الغربية (دون القدس الشرقية)، إلى فشل مستمر للمشروع الاستيطاني، والاتجاهات الديمغرافية متعددة السنوات، والتصعيد في الضفة الغربية على خلفية الحرب في غزة، وتضع حكومة نتنياهو سموتريتش نصب عينيها الجهود للتغلب على الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال استثمارات غير

مسبوقة في الميزانية في المستوطنات حتى تبييض البؤر الاستيطانية غير القانونية، والتغييرات التنظيمية الدراماتيكية في الإدارة المدنية ووزارة الدفاع، كذلك فإن عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين وعجز الجيش الإسرائيلي عن التعامل معه – لا تغير الصورة العامة للفشل.

منذ بداية عام 2023 وحتى نهاية شهر أيار 2024 (17 شهرًا)، انتقل من إسرائيل إلى الضفة الغربية 615 شخصًا، وهو عدد أكبر من أولئك الذين عادوا إلى إسرائيل. وكان لدى أكثر من ثلث المستوطنات (47) مؤشر هجرة إجمالي سلبي خلال هذه

الفترة (أي أن عدد الأشخاص الذين تركوها أكبر من أولئك الذين أتوا إليها من إسرائيل والخارج، والأعلى هي موديعين عيليت (-1076). معاليه أدوميم (-582)، إفرات (-199)، حاشمونئيم (149-). الظاهرة الوحيدة التي ساعدت على تخفيف الاتجاه السلبي قليلاً هي وصول 965 مهاجراً من الخارج مباشرة إلى المستوطنات. أي أن عدد السكان الذين هاجروا إلى الضفة الغربية من الخارج أكبر من عدد أولئك الآتين من إسرائيل.

ويستمر النمو السكاني في الضفة الغربية بنفس المعدل الذي كان عليه في العقد الماضي، حيث بلغ عدد السكان هناك 497,589 نسمة في نهاية أيار 2024، يعيشون في 134 مستوطنة و120 بؤرة استيطانية غير قانونية. لكن الغالبية العظمى للزيادة في الضفة الغربية خلال الفترة المذكورة - 92% من إجمالي الزيادة - كانت نتيجة الزيادة الطبيعية (الولادات ناقص الوفيات) والتي بلغت خلال هذه الفترة 17814 نسمة. يكشف الفحص السريع أن حوالي نصف الزيادة الطبيعية (46%) نشأت في المدينتين الحريديتين الكبيرتين - موديعين عيليت وبيتار عيليت - ومع جفعات زئيف، يشكل معدل التكاثر الطبيعي لهذه المدن الثلاث حوالي نصف إجمالي التكاثر الطبيعي في الضفة الغربية، فقط هذه المستوطنات الثلاث، المتاخمة للخط الأخضر، هي في منطقة الاتفاق المتوقع ضمها إلى إسرائيل كجزء من اتفاق دائم.

إن المتابعة التي أجريناها على مدى سنوات عديدة في مجموعة أبحاث "تمرور"، استنادا إلى بيانات شبكة سي بي إس، تقدم صورة رائعة ومثيرة للدهشة.

أولاً، فيما يتعلق بالمدن اليهودية الأربع التي يعيش فيها ما يقرب من نصف الإسرائيليين (43%) في الضفة الغربية: آريئيل، أصغر المدن جميعاً، ومعظمها علمانية، والتي تراوح عدد سكانها في السنوات الستة الماضية بين 20-21 ألف نسمة، و تتقدم في السن تدريجيا. فنسبة سكانها الذين تقل أعمارهم عن 19 عاما أقل من ربع السكان. حوالي نصف الذين لديهم حق التصويت يصوتون لصالح الليكود، وعدد قليل منهم يصوتون لليمين المتطرف أو الأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة (نسبة اليهود المتشددين في المدينة هامشية - حوالي 1.3٪). وتقع المدينة

في المجموعة الاجتماعية الاقتصادية رقم 6، أعلى من المتوسط في الضفة الغربية، وهي المجموعة 4.

معاليه أدوميم، ثاني أكبر مدينة، هي أيضًا علمانية ومصنفة في المجموعة الاجتماعية والاقتصادية 6، ومنذ عام 2013 تعاني من ميزان هجرة عام سلبي، والذي يزداد سوءًا. وقد تراوح عدد سكانها في السنوات السبع الماضية حول 38 ألف نسمة ولا ينمو. كما أنها تتقدم في السن، وانخفضت نسبة سكانها الذين تقل أعمارهم عن 19 عامًا إلى حوالي الثلث. وصوت نحو نصف ناخبيها لصالح حزب الليكود (كان معدلهم في اتجاه هبوطي في العقد الماضي)، وصوت 30% آخرين لأحزاب اليمين المتطرف. ويصوت حوالي 20% في المدينة للأحزاب الحريدية، على الرغم من أن السكان الأرثوذكس المتطرفين يشكلون حوالي 3% فقط. تفسر هذه الاتجاهات في المدن العلمانية انخفاض نسبة العلمانيين بين جميع المستوطنين في الضفة الغربية من 35% عام 2010، إلى 26% في أيار 2024.

بيتار عيليت، ثالث أكبر مدينة، تقطنها أغلبية ساحقة من اليهود المتشددين (93.1% من السكان). وبعد عامين من توازن الهجرة السلبي، انعكس الاتجاه، ونما عدد سكان المدينة إلى 68363، ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادة الطبيعية. صوّت 60% من ناخبيها لصالح يهودوت هاتوراة، و30% لصالح شاس. تم تصنيف المدينة في أدنى مجموعة اجتماعية واقتصادية، 1. موديعين عيليت، أكبر المدن الأربع، هي أيضًا حريدية متطرفة (95.8%). من سكانها، وتصنف في أدنى مجموعة اجتماعية واقتصادية في العقد الماضي، كما أنها تعاني من توازن سلبي للهجرة، وقد بلغ عدد

سكانها 86816 في مايو. 2024. 80% من ناخبيها صوتوا لصالح يهدوت هتوراة والبقية لصالح شاس. وبسبب الزيادة الطبيعية في هذه المدن، ارتفعت نسبة الحريديم بين الإسرائيليين في الضفة الغربية من 32% في عام 2010 إلى 37% في أيار2024. ومن المتوقع أن تكون المدن الثلاث الكبرى، والتي تشمل 90% من سكان المدن، سيتم ضمها إلى إسرائيل كجزء من التسوية الدائمة.

ثانياً، تظهر المراقبة التي نجريها أيضاً صورة مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالمجالس المحلية الـ 14، حيث يعيش حوالي خمس (22.2%) الإسرائيليين في الضفة الغربية: في أكبر مجلس محلي، جفعات زئيف، تبلغ نسبة اليهود المتشددين نصف السكان. ويتزايد عدد السكان بمعدل مرتفع للغاية، وقد ارتفع هذا العام إلى 22.503 نسمة (أكثر من عدد سكان آريئيل). وفي عمانوئيل الحريدية أيضًا، تسارعت الزيادة السنوية، وبلغ عدد السكان 5142 نسمة.

وفي المجالس العلمانية، اعتدلت الزيادة السكانية واستقرت على النحو التالي: أورانيت 9,397 نسمة، ألفي منشيه 8000، بيت أرييه 5603، وهار أدار 4140. بدأت معاليه أفرايم، أصغر المجالس المحلية التي تلاشت في الأعوام 2005-2013، في النمو مرة أخرى، ويبلغ عدد سكانها اليوم 1419 شخصًا - وهو أقل من عدد سكانها قبل حوالي عقدين من الزمن.

في المجالس المحلية القومية الدينية، الاتجاه مختلط: بعضها نما، مثل إفرات التي زاد عددها إلى 11,940، وكارني شومرون التي انضمت إليها معاليه شومرون وازداد عددها إلى 10,179، وشعاري شومرون الجديدة - التي ولدت من اتحاد شعاري تكفا وعيتس أفرايم - و ارتفعت إلى 9027، وكريات أربع إلى 7601، الكانا إلى 4453. وقد استقر بعضها، على سبيل المثال، بيت إيل التي يبلغ عدد سكانها 6469 نسمة، وكيدوميم التي يبلغ عدد سكانها 4600 نسمة. في الواقع، من المتوقع أن يتم ضم معظم المجالس المحلية (تسعة من أصل 14)، والتي تضم 77% من إجمالي المستوطنين، إلى إسرائيل كجزء من التسوية الدائمة لتبادل الأراضي.

وجدنا اتجاهات مختلطة في المجالس الإقليمية الستة، حيث يعيش حوالي ثلث (35%) الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية. وتستمر المجالس الدينية الوطنية، التي تستفيد من معظم الموارد الحكومية في النمو. على سبيل المثال، بلغ عدد سكان ماتي بنيامين (إقليم بنيامين ز.د)، الأكبر من حيث عدد السكان، 78.089 نسمة. أما مجلس السامرة، وهو الأكبر في منطقته، ارتفع عدد سكانه إلى 46.152 نسمة، وفي منطقة غوش عتصيون إلى 27.812 ألف نسمة، وفي هار حبرون (جبل الخليل) إلى 11.842 نسمة. في المقابل، يبلغ عدد سكان السهوب العلمانية في غور الأردن 6767 نسمة، ومجيلوت يام هميلاح (مخطوطات البحر الميت ز.د)، الأصغر والأكثر علمانية، 2254 نسمة فقط. أي أنه في منطقة غور الأردن والبحر الميت بأكملها، والتي تشكل أكثر من ثلث الضفة الغربية، لا يزال عدد الإسرائيليين منخفضًا جدًا - أقل من 10000.

إن للاتجاهات المذكورة أعلاه والتي ميزت العقد الماضي لها عدة نتائج رئيسية: أولا، ارتفعت نسبة اليهود المتشددين في الضفة الغربية إلى 37%، وهذا يعني، إلى جانب المستوطنات الفقيرة الأخرى، أن أكثر من 40%. من المستوطنين ينتمون إلى

المجموعة الاجتماعية والاقتصادية الأدنى (1). وللمقارنة، فإن هذه النسبة أكبر بعشر مرات تقريبًا من نسبة المنتمين إلى المجموعة 1 في إسرائيل.

أصبح السكان اليهود في الضفة الغربية أكثر فقراً مع مرور الوقت وأكثر اعتماداً على الإعانات الحكومية. وللتوضيح، وصلت نسبة مشاركة الحكومة، من خلال المنح المختلفة، إلى متوسط 63% من الموازنة العادية لعام 2022، و60% من الموازنة غير العادية لجميع بلديات الضفة الغربية البالغ عددها 24 بلدية. هذا، فيما يبلغ متوسط المشاركة في مناطق الخط الأخضر للموازنة العادية 42%، وللميزانية غير العادية 39%. ولا يقل أهمية عن ذلك: أن حوالي ثلث الدعم الحكومي في الضفة الغربية مخصص للرعاية الاجتماعية. ورغم أن الإسرائيليين هناك يشكلون حوالي 5% من سكان إسرائيل، إلا أنهم يحصلون على 7.22% (2,340,613,000 شيكل) من جميع المنح الحكومية للموازنة العادية، و8.1% (740,855,000 شيكل) من المنح للميزانية غير العادية.

وينقسم تمويل دافعي الضرائب الإسرائيليين بشكل يتعارض مع توصيات اللجان المختلفة، ويتسبب في أنه في حين أن متوسط دخل الفرد في الموازنة العادية داخل إسرائيل هو 8,832 شيكل، فإن متوسط الدخل المعادل لمواطن الضفة الغربية هو 10,300 شيكل. أي أن سكان الضفة الغربية، في المتوسط، يتمتعون بخدمات أفضل مقارنة بسكان إسرائيل، في مجالات الرعاية الاجتماعية والتعليم والثقافة.

ينعكس هذا السخاء للموارد على الرأي العام للمستوطنين. أجرينا ثلاثة استطلاعات مميزة في الأعوام 2016-2023 بين عينات تمثيلية وكبيرة من السكان اليهود البالغين (فوق سن 18 عامًا) في الضفة الغربية، من أجل فحص مواقف الجمهور تجاه مجموعة متنوعة من الحلول السياسية للقضية الإقليمية . تظهر الاستطلاعات أنه مع مرور الوقت، تصبح "نوعية الحياة" للمستوطنين أكثر أيديولوجية، في حين يقول المستوطنون الأيديولوجيون إن نوعية الحياة هي السبب الرئيسي للعيش في الضفة الغربية.

على سبيل المثال، في عام 2016، أشار 19% فقط من الجمهور الأيديولوجي إلى نوعية الحياة كدافع للاستقرار في الضفة الغربية، وفي عام 2023، ذكر 38% من هذا الجمهور أنهم يستوطنون أيضًا لأسباب تتعلق بنوعية الحياة. في الوقت نفسه، يظل العنصر الأيديولوجي في الاستيطان هو الدافع الأهم، لكنه في عام 2023 ميز 49 % من المستوطنين، مقابل 62% عام 2016.

الأثر الثاني لهذه الاتجاهات الاجتماعية والديموغرافية هو أنه على الرغم من الزيادة الاسمية في عدد الإسرائيليين في الضفة الغربية، فإن نسبتهم من إجمالي سكان الضفة الغربية لا تتجاوز 14%. أي أن سكان الضفة الغربية لديهم أغلبية عربية قوية، وأن ضمها سيقوض تمامًا التوازن الديموغرافي لإسرائيل، أو نظامها الديمقراطي، إذا لم يتم منح الفلسطينيين حقوقًا متساوية، مثلما أعلن بتسلئيل سموتريتش.

النتيجة الثالثة هي أن الزيادة المستمرة في عدد السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج)، والتي يبلغ عدد سكانها حاليًا حوالي 392 ألف نسمة، تجعل ضم المنطقة (ج) غير واقعي أيضًا من وجهة نظر ديموغرافية وأمنية واقتصادية. وانخفضت نسبة الإسرائيليين في المنطقة (ج) التي كانت تشكل أغلبية واضحة، من 82% عام 2010 إلى 55% نهاية عام 2023. ومن هنا جاء كلام الوزيرة أوريت ستروك التي دعت مؤخرا إلى الاستيطان جنوب جبل الخليل، الى تسريع الاستيطان – "قلت له، يا بتسلئيل، أريد أولا جبل الخليل، و حصل عليه" – لا معنى لها من حيث السيطرة على المنطقة. ففي جنوب غوش عتصيون، في منطقة الخليل، يعيش حوالي 18 ألف إسرائيلي بين السكان الفلسطينيين البالغ عددهم 822 ألف نسمة (2.1٪ فقط).

والتأثير الرابع هو أن أكثر من نصف (59%) الإسرائيليين الذين يعيشون خلف الخط الأخضر يعيشون بالقرب منه (ما يصل إلى خمسة كيلومترات)، وسيتم ضمهم إلى إسرائيل كجزء من تبادل الأراضي. وحتى معظم أولئك الذين يعيشون في نطاق يتراوح بين خمسة وعشرة كيلومترات – مثل معاليه أدوميم، وجفعات زئيف، وإفرات – سيتم ضمهم إلى إسرائيل كجزء من اتفاق دائم. على الرغم من أن عدد المستوطنات

المعزولة تبعد عن الخط الأخضر (10 كيلومترات أو أكثر) تشكل حوالي نصف جميع المستوطنات في الضفة الغربية (46%)، وتصل الى 62 مستوطنة ويبلغ عدد سكانها (123 ألف نسمة، أي 24% من مجموع الإسرائيليين في الضفة الغربية)، وينتمي معظمهم إلى التيار القومي المسياني الذي اختار الاستقرار هناك لمنع قيام الدولة الفلسطينية. وفي هذا العدد أيضاً، تظهر الاستطلاعات التي أجريناها أنه لا بد من التمييز بين الجمهور الإيديولوجي وجمهور "نوعية الحياة". وفيما يتعلق بمسألة الضم الأحادي الجانب للمناطق، على سبيل المثال، في عام 2023، أيد حوالي ثلثي (66%) من المستوطنين الأيديولوجيين مثل هذه الخطوة، مقارنة بحوالي الثلث (35%) من مستوطني "جودة الحياة".

ويجب أن نتذكر أن تبادل الأراضي بنسبة أقل من 4% كجزء من عملية سياسية سيسمح بقاء ما نسبته 80% من الإسرائيليين الذين يعيشون خارج الخط الأخضر تحت السيادة الإسرائيلية، في حين أن معظم الأشخاص الذين سيتم إجلاؤهم سيكونون من أولئك الذين ينتمون إلى التيار الأيديولوجي لليمين المسياني. وهنا تشير نتائج الاستطلاعات إلى وجود تطرف بين جمهور المستوطنين فيما يتعلق بإمكانية الإخلاء. إذا صرح حوالي خمس (19٪) من المستوطنين ذوي نوعية الحياة وأقل من النصف (44٪) من المستوطنين الأيديولوجيين في عام 2016 أنهم سيرفضون إخلاء مستوطنتهم تحت أي ظرف من الظروف في حالة توصلت إسرائيل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، ثم في 2023 قال 35% من مستوطني "نوعية الحياة" و56% من المستوطنين الأيديولوجيين أنهم يرفضون الإخلاء في إطار أي اتفاق.

حتى لو عُرض على جميع المستوطنين تعويضات فورية عن منازلهم وممتلكاتهم في خطة تعويض الإخلاء، فقد انخفضت موافقة المستوطنين ذوي نوعية الحياة على الإخلاء من 66% في عام 2016 إلى 55% في عام 2023، وبين المستوطنين الأيديولوجيين انخفضت الموافقة على الإخلاء من 45% في عام 2016 إلى 35٪ في عام 2023. وتظهر الاتجاهات المذكورة أعلاه أن المنظر أصبح برجوازيا والبرجوازي أصبح إيديولوجيا. إن طمس الهويات هو نتاج مباشر لتطبيع الاحتلال في المجتمع الإسرائيلي.

هذه الحقائق التي يتم إخفاؤها عن الجمهور، أو يتم تقديمها فقط على أنها عدد اسمي للمستوطنين دون الرجوع إلى معطيات مهمة مثل التكاثر الطبيعي ونسبة الهجرة والنمو الديمغرافي للفلسطينيين، تظهر أن الواقع الحقيقي مخالف تماما للرؤى لوزيرة المستوطنات

والمهمات الوطنية التي تتحدث عن "فترة معجزة" يبدو أنها وأنصارها وحدهم يعيشون هذا الوقت المعجزة. وتوضح المعطيات والحقائق عبثية سياسة حكومة بنيامين نتنياهو، التي تسعى إلى منع قيام الدولة الفلسطينية بأي ثمن. وقال بتسلئيل سموترتيش الشهر الماضي (9 حزيران) في مؤتمر عقد في إحدى المستوطنات في الضفة: "إن نتنياهو معنا بالكامل".

في العقد الماضي، حولت حكومات إسرائيل بقيادة نتنياهو ونفتالي بينيت مليارات عديدة لصالح المستوطنين في الضفة الغربية (لا تشمل القدس الشرقية)، من خلال المنح الحكومية المختلفة. لقد دعموا المجتمع الأرثوذكسي المتطرف، الذي ينمو في الضفة الغربية، بطريقة تجعله يعتمد على المنح المفرطة، وكجزء من ائتلافهم، مهدوا الطرق للمليارات إلى المستوطنات المعزولة. لقد دعموا البؤر الاستيطانية غير القانونية بأموال دافعي الضرائب، من خلال المجالس الإقليمية، بينما داسوا على قواعد الإدارة السليمة، وغضوا الطرف عن عنف المستوطنين - كل ذلك في محاولة لإحياء المشروع العقاري الأكثر فشلا لدولة إسرائيل.

تواصل الحكومة الحالية التضحية بالديمقراطية الإسرائيلية، حتى أثناء الحرب، بينما تعمل على تعميق انقلاب النظام في المناطق من أجل المشروع الاستيطاني. والحقيقة أن سموتريتش أكمل في الأسابيع الأخيرة الانقلاب السياسي في الضفة الغربية بعد نقل جميع السلطات الحكومية تقريباً هناك اليه، باستثناء تلك المتعلقة بالأمن، من الجيش إلى الجهاز المدني الذي يرأسه وذلك بتعيين أحد رجاله "نائباً لرئيس الإدارة المدنية للشؤون المدنية".

وهذه الخطوة تفرغ رئيس الإدارة المدنية من صلاحياته، وهي بمثابة ضم الضفة الغربية. فهو يسمح لسموتريتش بالسيطرة الفعلية على إدارة الأراضي في الضفة الغربية، والتخطيط والبناء، والإشراف على البناء غير القانوني وإنفاذه، والإشراف على السلطات المحلية وإدارتها، وترخيص المهن، والتجارة والاقتصاد، وإدارة المحميات الطبيعية والمواقع

التاريخية. ويسمح هذا الإجراء لسموتريتش بالموافقة على بناء أحياء جديدة ومزارع رعوية وتمويلها، إلى جانب هدم منازل الفلسطينيين التي تم بناؤها دون ترخيص.

والسؤال الأكبر هو: هل سيتعاون كل من الجمهور الأرثوذكسي المتطرف والجمهور العلماني في نهاية المطاف مع التحركات التي يروج لها جمهور قومي مسيحاني صغير؟ في ضوء الفوائد الاقتصادية الهائلة التي تصاحب الهجرة الى الضفة الغربية، هل سينتقل اليهود المتدينون والعلمانيون بالآلاف إلى هناك بطريقة من شأنها أن تغير الاتجاهات الديموغرافية السلبية وتزيل الإمكانية الموجودة اليوم لحل الدولتين؟ هل سيستمر هدر موارد الدولة من أجل تحقيق الرؤية المسيحانية دون أي هدف سياسي، وهل سيستمر في الإضرار بمكانة دولة إسرائيل وصورتها واقتصادها، وخاصة أمنها؟

==================